المقارنة بين الحالتين الاميركية والاسرائيلية للتأكد مما اذا كان يصح استخدام التعبير في الحالة الثانية، فيؤكدان انه بالرغم من الاختلاف الشاسع في حجم الموارد والانتاج والقوة التسويقية وما شابه فيما بين البلدين، الا ان اسرائيل لديها ما يمكن تسميته بمجمع صناعي عسكري. ينتقل المؤلفان، بعد ذلك، الى توضيح عدة سمات مميزة للحالة الاسرائيلية، اهمها ما يلي:

(أ) وجود عدد من الشركات الصناعية العسكرية التي تملكها الدولة، على عكس الحالة الاميركية، وهذه الشركات هي الاكبر والاهم من حيث حجم وقيمة الانتاج وعدد العمال، علماً بان ذلك لا يعني ان الشركات الكبرى تنتج كافة اصناف المعدات والمستلزمات القتالية. بل توجد عدة شركات، خاصة او مشتركة (حكومية ـ خاصة)، تقوم، بمفردها، بانتاج اعتدة معينة مثل الاجهزة الالكترونية او الصواريخ الموجهة جو ـ جو وغير ذلك.

(ب) وجود تدخل مباشر للحكومة في نشاط واحوال الشركات الصناعية العسكرية في اسرائيل، على العكس تماما من الحالة الأميركية التي لا تقدم اية مساعدات مالية ولا تفرض اية شروط سياسية (سوى في السماح بالتصدير الى الخارج او منعه عندما يتعلق الامر بكميات معينة او اصناف محددة من نظم الاسلحة). ففي الوقت الذي تقوم فيه الادارة الاميركية بمنح مشروع تطوير وانتاج لشركة اميركية ما، على ان تتحمل الشركة كافة النفقات والمجازفات المالية، توفر الحكومة الاسرائيلية للشركة التي تلبي طلبا ما رأس المال او القروض، علاوة على التعهد بشراء المنتوج.

(ج) اضطرار الشركات الصناعية العسكرية الاسرائيلية، بسبب صغر حجمها نسبياً وضيق اسواقها المحلية والخارجية، الى عدم القيام بمشاريع تطوير وانتاج كبيرة دون التأكد من وجود التمويل (الحكومي غالبا، علما بانه في المستقبل القريب قد يتم تحويل الاعتمادات المالية الاميركية الى الشركات عبر الحكومة الاسرائيلية، او حتى يمكن لشركات انتاج الاسلحة الاميركية ان تستثمر رؤوس الاموال مباشرة في نظيراتها الاسرائيلية ضمن العمل بمشروع الطائرة المقاتلة الجديدة «لافي»)، ودون التأكد من وجود نية لدى الحكومة، مُمثلة للقوات المسلحة الاسرائيلية، بشراء كمية محددة من المنتوجات العسكرية وعلى مدى عدة سنوات قادمة، كي تضمن الشركة استمرار الدخل وتأمين فرص العمل للعمال والفنيين والمهندسين.

(د) وجود شريحة عليا في ادارة الشركات الصناعية العسكرية في اسرائيل تتألف من اشخاص يتماثلون في الخلفية والقيم الاجتماعية والمحيط المهني. بل ويلاحظ المؤلفان وجود نسبة عالية جدا من الضباط المتقاعدين على رأس هذه الشركات، وخاصة الحكومية منها. ويلاحظ، ايضا، الدور الذي لعبه العديد من المستثمرين الخاصين في تأسيس الصناعة العسكرية وقد تمتعوا بعلاقات شخصية جيدة بالزعامة السياسية في البلاد. ويضيف المؤلفان ان وثوق العلاقات فيما بين افراد الشريحة العليا في شركات الصناعة العسكرية يصل الى حد وجود العلاقات الشخصية الحميمة وحتى العائلية.

(هـ) قيام الحكومة الاسرائيلية بلعب دور مباشر في دعم نشاطات البحث والتطوير، حتى يم تخصيص ما قيمته ٢ بالمئة من اجمالي الناتج القومي لجهود البحث والتطوير من قبل الحكومة والشركات الخاصة على حد سواء. لكن يتضح الامر اكثر من ذلك عندما نلاحظ ان نصف هذا الاستثمار يتم في القطاع المدني ومن قبل الشركات الخاصة غالبا، بينما يذهب النصف الآخر للبحث والتطوير العسكري حيث تتحمل الحكومة العبء الأكبر من الاستثمار. ويجدر ان نذكر ان هذا الوضع يتميز كلياً عنه في الولايات المتحدة، حيث لا تساهم الادارة الاميركية بأي شيء في نشاطات البحث والتطوير، تاركة الاستثمار للشركات الخاصة التي تضطر الى المجازفة بأموالها في البحث عن تكنولوجية وتصاميم جديدة قد تنجح او تفشل، لكن لا مناص لها من ذلك كي لا تتخلف عن منافسيها. وربما يوجد غطاء واحد في الولايات المتحدة لا يوجد بالضرورة في اسرائيل، الا وهو ان القوات المسلحة الاميركية لا تشتري سوى المنتوجات العسكرية الاميركية (الا اذا توفر اذن خاص)، بينما تميل اطراف في الادارة الاسرائيلية والقوات المسلحة الى تفضيل المصادر الخارجية.

ينطلق المؤلفان ايضا، من خلال هذه الدراسة، الى مراجعة اهم المعالم الاقتصادية والسياسية للصناعة العسكرية في اسرائيل، فيبحثان، خدمة لذلك، عن موقع صنع القرار في الشروع في مشروع تطويري او انتاجي جديد، وفي تصدير الاسلحة كما وفي استيرادها. وينظران، ايضا، الى قياس الربح مقابل الكلفة، او الى التوازن فيما بين الاستقلالية والتبعية على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية نتيجة اتباع او الغاء سياسة السعي وراء الاكتفاء الذاتي، في مجال التصنيع العسكري.

فيطرح بيري ونوبياخ تساؤلا حول صحة وجدوى بناء المجمع الصناعي العسكري في اسرائيل، اذ يقدمان